الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السنة الثالثة: اقتصاد نقدي وبنكي

التصحيح النموذجي لامتحان مادة: قانون النقد والقرض

- الأسباب التي دفعت بالدولة إلى وضع قانون النقد والقرض 90/ 10: 5ن

* اتجاه الدولة نحو تبني نظام اقتصاد السوق بدل الاقتصاد الموجه.
* ظهور العولمة المصرفية وما رافقها من تطورات ومخاطر واحتدام المنافسة.
* فشل الاصلاحات المصرفية (اصلاحات 1971، اصلاحات 1986، ...)
* تبعية البنك المركزي للخزينة العمومية وتحكمها التام في السياسة النقدية والائتمان والإصدار النقدي وغيرها.
* ضعف استقلالية البنوك المركزي وتبعيته التامة للخزينة العمومية خاصة في منح التمويل.

- يقصد بالسوق البنكية: 2.5ن

هي سوق ما بين البنوك أو السوق النقدية وهي سوق تمويل قصيرة الأجل تتداول فيها الادوات النقدية الصادرة عن البنوك التجارية.

- يقصد بسوق القيم المنقولة: 2.5ن

السوق المالي أو البورصة وهي سوق تمويل طويل الأجل تتداول فيها الأوراق المالية (الأسهم، السندات، ...)

- الوظائف التقليدية للدينار الجزائري التي سعى قانون 90/ 10 لاسترجاعها: 2.5ن

* وظيفة وسيط في المبادلات
* وظيفة مخزن للقيم
* وظيفة مقياس للقيمة
* وظيفة وسيلة لتبرئة الديون (تسوية المدفوعات الآجلة)

- يقصد بوضع النظام البنكي على مستويين: 2.5ن

التمييز أو الفصل بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية وبنك للبنوك ونشاط البنوك التجارية كمانحة للقروض (تمويل الاقتصاد).

- ساهم قانون النقد والقرض في تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال: 5ن

* فصل الدائرة النقدية (البنك المركزي) عن دائرة الميزانية (الخزينة العامة) ....
* استرجاع البنك المركزي لمهمة إدارة السياسة النقدية وتسيير النقد باعتباره السلطة النقدية...
* تحديد سقف التمويل الموجه لتمويل الخزينة العمومية مع تحديد مدة السداد (240 يوم) ...
* تقييد حرية الخزينة العمومية في اللجوء الى تمويل عجزها من طرف البنك المركزي ...
* إنشاء هيئات ولجان ثانوية تتولى تسيير وإدارة ومراقبة البنك المركزي والبنوك العمومية ...